المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية
والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين
بالخارج، المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⴰⵎⴰⵢⵜ ⵏⵓ ⵙⵎⴰⵡⴰⵙⵏ ⵏ ⵜⵎⴰⵢⵜ
ⵏ ⵖⵔⵔⴰ ⴰ ⵙⵎⵔⴰⵡⵙⵏ ⴰⵏⵓⵖⵔⴰⵖ ⴰ ⵉⵎⵓⵔⴰⵖⵏ
ⴼⴰⵢⵍⵉⵍ ⵅ ⵜⵎⵣⴰⵔⴰ ⵏ ⵖⵔⵔⴰ ⵉⵜⵜⵙⵎⴰⵏⵓⵅⵍ
ⵙ ⵉⵎⵢⵓⵔⴰⵖⵏ ⴼⴰⵢⵍⵉⵍ ⵅ ⵜⵎⵣⴰⵔⴰ ⵏ ⵖⵔⵔⴰ

Royaume du Maroc
Ministère délégué auprès du Ministre des Affaires Étrangères,
de la Coopération Africaine et des Marocains Résidant
à l'Étranger, Chargé des Marocains Résidant à l'Étranger

المؤتمر الإقليمي بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية:

تنفيذ الاتفاق وأثره على السياسات في المنطقة العربية

القاهرة، 3 - 5 كانون الأول/ديسمبر 2019

الجلسة الخامسة: دمج الهجرة في الخطط التنموية

تقديم

- يعد المغرب بلد الهجرة منذ القدم وأصبح مؤخرا بلد عبور واستقبال للمهاجرين وطالبي اللجوء،
- بدأت هجرة القوة العاملة من المغرب في الستينيات، وكانت وجهاتها الرئيسية هي فرنسا وبلجيكا وهولندا. وفي الثمانينيات، إثر القيود التي فرضتها هذه البلدان، بدأت التدفقات تتجه أيضا نحو إيطاليا وإسبانيا، في حين أن القوة العاملة المؤهلة كانت تفضل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.
- وانطلاقا من التسعينيات، أصبح المغرب منطقة عبور للمهاجرين القادمين من أفريقيا جنوب الصحراء والمتجهين إلى أوروبا. وأصبح أيضا مستقرا للمهاجرين الذين لا يستطيعون مواصلة رحلتهم نحو أوربا.

الجالية المغربية في الخارج : نظرة عامة

- يقدر عدد أفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج حوالي 5 ملايين شخص أي تقريبا 15 في المائة من مجموع سكان المغرب؛
- جالية شابة: حوالي 70 في المائة منهم أقل من 45 سنة.
- 20 في المائة ولدوا بالخارج
- حوالي 50 في المائة من أفراد الجالية نساء
- 16 في المائة منهم ذووا مهارات عالية

المرجعيات الأساسية في سياسة الهجرة بالمغرب

على المستوى الوطني:

- توجيهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله عبر العديد من الخطب الملكية السامية؛
- دستور المملكة المغربية خاصة الفصول 16 - 17 - 18 و 163 ؛
- البرنامج الحكومي 2017 - 2021 (خاصة المحور الخامس الذي يخص الجالية المغربية بالخارج)؛
- توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان ؛
- الاستراتيجية الوطنية للمغاربة المقيمين بالخارج في أفق 2030 ؛
- الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء.

على المستوى الدولي

- أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030
- الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، خاصة **الهدف 19** : ب) دمج الهجرة في تخطيط التنمية والسياسات القطاعية على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي
- الاتفاقيات الدولية ؛

الجالية المغربية في الخارج ودورها في التنمية على المستوى الوطني والمحلي

تسهم الجالية المغربية بالخارج في التنمية بالنظر للمساهمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية القيمة,

- **على المستوى الوطني:**

- بلغت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج 64.8 مليار درهم في العام الماضي (حوالي 7 مليار دولار)
- تشكل حوالي 7 في المائة من الناتج الداخلي الخام
- تساهم تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج في توفير موارد مالية لأسرهم بالمملكة، كما تساعد على دعم رصيد المغرب من العملة الصعبة

هذه التحويلات توجه أساسا لاقتناء عقارات مع تطور ملحوظ خلال السنوات الماضية نحو قطاعات إنتاجية (حوالي 10 في المائة مخصصة للاستثمار)

- تساهم الكفاءات المغربية بالخارج في مختلف مخططات التنمية

- **على المستوى المحلي:**

تقوم جمعيات المغاربة المقيمين بالخارج باستثمارات في البنى التحتية بالمناطق التي ينحدرون منها (خصوصا بالعالم القروي) كإصلاح الطرق، مدارس، استثمارات في الفلاحة، الماء والطاقات المتجددة

المقاربة المتبعة في مجال إدماج الهجرة في المخططات التنموية

- قبل سنة 2013، كانت هناك استراتيجيات ومخططات للتنمية لا يتم فيها مراعاة بعد الهجرة بما فيه الكفاية، وعندما تتم الإشارة إليها غالبا ما يقتصر الأمر على مجرد الإحالة الجزئية والمنحصرة في مواضيع ومجالات ذات اهتمام محدد، مثل تحويلات الأموال والكفاءات .....
- قامت الحكومة المغربية منذ سنة 2013 بإعمال مقاربة جديدة وذلك بإرساء **آليات للتنسيق** وتحديد أدوار مختلف المؤسسات العمومية، بالإضافة إلى **عقد شراكات** مع فاعلين من القطاع الخاص والجمعيات وكذا المنظمات الدولية.
- المقاربة المتبعة تتجلى في: إدماج الهجرة والتنمية في التشريعات والسياسات والبرامج على جميع المستويات (الوطني والمحلي) وإدماج المواضيع المتعلقة بالهجرة والتنمية في جميع مراحل التخطيط للتنمية، بما في ذلك التصميم والتنفيذ والرصد والتقييم

- إدماج بعد الهجرة في المخططات القطاعية لا يعني فقط شؤون الجالية المغربية بالخارج. بل يخص كذلك المهاجرين المقيمين بالمغرب.
- إذ يهدف العمل الحكومي في هذا المجال إلى ضمان إدماج أحسن للمهاجرين وتدبير أفضل لتدفقات الهجرة في إطار سياسة منسجمة، شاملة، ذات بعد إنساني ومسؤول. عدم إدماج المهاجرين في النسيج الاقتصادي من شأنه أن يعيق التنمية.

المخططات القطاعية دعامة أساسية للاقتصاد والتنمية بالمغرب

- اعتمد المسار التنموي بالمغرب على تمكين الاقتصاد الوطني من مقومات التأهيل والإقلاع، وذلك بتوفير البنيات الهيكلية واعتماد مخططات طموحة، وفي هذا الإطار قامت جل القطاعات بإعداد رؤاها ومخططاتها الاستراتيجية والتي تم تنزيلها وفق برامج ومشاريع.

- وفي هذا الإطار حرصت الحكومة على إدراج بعد الهجرة في مختلف المخططات القطاعية عبر إنشاء آلية على مستوى رئاسة الحكومة : **اللجنة الوزارية لشؤون المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة**

اللجنة الوزارية لشؤون المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة

تذكير بأهم محطات عمل اللجنة الوزارية:

- **انتظام عمل اللجنة الوزارية : عقد 7 اجتماعات اللجنة منذ إحداثها سنة 2013**
- **تنفيذ العديد من التوصيات المنبثقة عن اجتماعات اللجنة وأجرأة مجموعة من الأهداف المتوخاة من اللجنة بفضل انخراط مختلف أعضائها، وبالتالي تحقيق الغاية من إحداثها.**

اللجنة الوزارية لشؤون المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة

الإطار التنظيمي

- تكوين لجنة وزارية مختلطة مكلفة بالهجرة سنة 1999، دون أن تتم مأسستها وتأطيرها بنص تنظيمي
- مأسسة اللجنة الوزارية لشؤون المغاربة المقيمين بالخارج، من خلال إصدار المرسوم رقم 2.13.731 الصادر بتاريخ 30 شتنبر 2013
- مراجعة المرسوم المنظم للجنة الوزارية من خلال إصدار مرسوم متمم رقم 2.14.963 الصادر بتاريخ 30 مارس 2015، وذلك بهدف إدراج شؤون الهجرة وتوسيع أعضاء اللجنة : وزارات الصحة، الإسكان وسياسة المدينة، التجهيز والنقل واللوجستيك

الهيكلة والتنظيم

- يترأس اللجنة الوزارية لشؤون المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة رئيس الحكومة أو السلطة الحكومية التي ينتدبها لهذا الغرض **(المادة الثالثة من المرسوم)**
- تنبثق عن اللجنة الوزارية لجنة تقنية مكلفة بإعداد أشغالها **(المادة السادسة من المرسوم)**
- يمكن للجنة الوزارية أن تحدث لديها لجان متخصصة عند الاقتضاء لمساعدتها على القيام بالمهام المنوطة بها، **(الفقرة الثانية من المادة السابعة من المرسوم)**
- تجتمع اللجنة الوزارية مرتين في السنة، كما يمكنها عقد اجتماعات أخرى كلما دعت الضرورة ذلك **(المادة الخامسة من المرسوم)**
- تقوم السلطة الحكومية المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج وشؤون الهجرة بمهام الكتابة الدائمة للجنة، والتي تسهر على إعداد تقرير تركيبي حول حصيلة الأنشطة والبرامج الموجهة إلى المغاربة المقيمين في الخارج والمهاجرين واللاجئين وأفراد أسرهم المقيمين بالمغرب بصفة قانونية، المنجزة من قبل القطاعات المعنية **(المادة الرابعة من المرسوم)**

اللجنة الوزارية لشؤون المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة

المهام (المادة 2 من المرسوم)

- العمل على دراسة وتتبع تنفيذ التدابير المتعلقة بمختلف القطاعات، والتي من شأنها النهوض بأوضاع المغاربة المقيمين بالخارج، واللاجئين والمهاجرين الأجانب المقيمين بالمغرب بصفة قانونية، وذلك بتنسيق مع مختلف القطاعات الوزارية والهيئات المعنية داخل المغرب وخارجه
- اقتراح كل مبادرة أو تدبير يسهم في النهوض بأوضاع المغاربة المقيمين في الخارج وبحقوق واللاجئين والمهاجرين الأجانب المقيمين بالمغرب بصفة قانونية
- التنسيق بين مختلف المصالح الحكومية والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص في المجالات ذات الصلة بالنهوض بأوضاع المغاربة المقيمين في الخارج
- السهر على تحقيق **الإلتقائية** بين السياسات العمومية التي تضعها وتنفذها القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية في المجالات المتعلقة بشؤون المغاربة المقيمين في الخارج، وتلك المتعلقة بحقوق وواجبات المهاجرين واللاجئين وأفراد أسرهم المقيمين بالمغرب بصفة قانونية
- التداول في تنفيذ وتتبع وتطوير السياسات الحكومية المتعلقة بشؤون المغاربة المقيمين في الخارج، وبتيسير الاندماج الاجتماعي والتربوي والثقافي للمهاجرين واللاجئين وأفراد أسرهم المقيمين بالمغرب بصفة قانونية، واقتراح التدابير الكفيلة بتحسين أداء المرافق العمومية في هذا المجال
- إعداد تقارير شاملة أو موضوعاتية متعلقة بشؤون المغاربة المقيمين في الخارج، وباللاجئين والمهاجرين الأجانب المقيمين بالمغرب بصفة قانونية، مع اقتراح التدابير الضرورية لتحسين الأداء العمومي في هذا المجال
- اقتراح التدابير المتعلقة بالحماية الاجتماعية والمساعدة الطبية للمهاجرين واللاجئين وأفراد أسرهم
- اقتراح التدابير الرامية إلى تقوية آليات التعاون الدولي الثنائي والمتعدد الأطراف في المجالات ذات الصلة بشؤون الهجرة
- تتبع نتائج المفاوضات الثنائية أو الجهوية أو المتعددة الأطراف ذات الصلة بشؤون الهجرة

اللجنة الوزارية لشؤون المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة

الأعضاء
(المادة 3 من المرسوم)

- وزارة الدولة المكلفة بحقوق الانسان؛
- وزير الداخلية؛
- وزير الشؤون الخارجية والتعاون؛
- وزير العدل؛
- وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية؛
- وزير الاقتصاد والمالية؛
- وزير الصحة؛
- وزير السكنى وسياسة المدينة؛
- وزير التربية الوطنية والتكوين المهني؛
- وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر؛
- وزير الشباب والرياضة,,,,,,؛
- وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية؛
- وزير السياحة؛
- وزير الثقافة,,,,,,؛
- الوزير المنتدب المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة؛
- وزير التجهيز والنقل واللوجستيك,,,,,؛
- الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة؛
- رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان؛
- وسيط المملكة؛
- المندوب السامي للتخطيط ؛
- الرئيس المنتدب لمؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج؛
- رئيس مجلس الجالية المغربية بالخارج؛

اللجنة التقنية المنبثقة عن اللجنة الوزارية

التنظيم

هي آلية تنظيمية للتنسيق والتشاور لقيادة والإشراف على عملية إدماج الهجرة في المخططات والبرامج

- تجتمع مرة كل ستة أشهر أو كلما دعت الضرورة إلى ذلك بدعوة من الكتابة الدائمة للجنة الوزارية **(المادة السابعة من المرسوم)**
- تتكون من ممثلين دائمين للأعضاء المشار إليهم أعلاه **(المادة السادسة من المرسوم)**
- يترأس السيد الكاتب العام للقطاع الحكومي المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة اجتماعات اللجنة التقنية، ويمكن له تعيين مدير للنيابة **(البند الرابع من النظام الداخلي للجنة التقنية)**
- يعهد للوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج، التي تقوم بمهام الكتابة الدائمة للجنة الوزارية، بموجب الفقرة الثانية من المادة الرابعة من المرسوم المحدث للجنة الوزارية، مهام تنظيم اجتماعات اللجنة التقنية وتنسيق أشغالها. **(البند الخامس من النظام الداخلي)**

المهام (البند الثالث من النظام الداخلي)

- تحديد مبادرات الهجرة والتنمية وتقريرها وتنفيذها ورصدها؛
- إشراك الأطراف المعنية ذوي الصلة: المجتمع المدني والقطاع الخاص
- تتبع تنفيذ التوجهات والقرارات الصادرة عن اللجنة الوزارية؛
- دراسة الملفات والقضايا المحالة عليها من قبل اللجنة الوزارية؛
- إعداد مشاريع قرارات وتوصيات اللجنة الوزارية.

التطور الإيجابي لعمل اللجنة الوزارية

❖ **انتظام عمل اللجنة :**

- الإجتماع الأول : 26 يونيو 2014؛
- الاجتماع الثاني : 24 يونيو 2015؛
- الإجتماع الثالث : 18 دجنبر 2016 (شؤون الهجرة)
- الإجتماع الرابع : 22 يونيو 2016.
- الاجتماع الخامس: 26 ماي 2017
- الاجتماع السادس: 24 يوليوز 2018 (مغاربة العالم وشؤون الهجرة)
- الاجتماع السابع: 20 يونيو 2019 (مغاربة العالم وشؤون الهجرة)

❖ **تعزيز الإطار المنهجي :**

- تطوير نظام الحكامة بتفعيل اللجنة التقنية تنفيذا للمرسوم المؤطر لعمل اللجنة الوزارية؛
- عقدت اللجنة التقنية 4 اجتماعات، أولها يوم 02 دجنبر 2015 وآخرها بتاريخ 11 يونيو 2019؛
- وضع نظام داخلي لعمل اللجنة التقنية بتوافق مع أعضائها.

❖ **التقدم في مواصلة تنفيذ توصيات اللجنة المنبثقة عن اجتماعاتها السابقة بفضل انخراط كل القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية المعنية**

➔ كل هذه المجهودات ساهمت في أجرأة مجموعة من الأهداف المتوخاة وتحقيق الغاية من إحداث هذه اللجنة.

إدراج بعد الهجرة في مختلف الاستراتيجيات القطاعية وعلى الصعيد المحلي

الاجتماع	التوصية	حصيلة التنفيذ
الثاني (24 يونيو 2015)	إدراج بعد الهجرة في مختلف القطاعات العمومية في الاستراتيجيات القطاعية (على غرار مقاربة النوع في السياسات العمومية)؛	* قيام مختلف القطاعات الشريكة على إدماج بعد الهجرة في استراتيجياتها القطاعية (وزرة الشباب والرياضة، وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي، وزارة التشغيل، وزارة السياحة، الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان,,,,)
الثالث - شؤون الهجرة (18 دجنبر 2015)	إدماج بعد الهجرة واللجوء في السياسات القطاعية الجهوية والمحلية	* مواكبة الجماعات الشريكة لبرنامج " دعم قدرات الجماعات المحلية في ميدان الهجرة" على وضع مشاريع نموذجية وكذا إدماج بعد الهجرة في مخططاتها التنموية المحلية. * الانخراط الفعلي والجاد لجميع الفاعلين في تنزيل البرامج المتضمنة في الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء وطنيا وترابيا. * توقيع اتفاقيات إطار للشراكة والتعاون ثنائية ومتعددة الأطراف مع مجموعة من القطاعات الحكومية المعنية بتنزيل الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء. * عقد اتفاقيتين إطار للشراكة والتعاون مع مجلس جهة الشرق ومجلس جهة بني ملال خنيفرة، قصد تفعيل التنزيل الترابي للإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء. * إطلاق مشروع:" دعم قدرات الجماعات المحلية في ميدان الهجرة" بشراكة مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ يضم تكوينات ومشاريع نموذجية، حيث تم: / تنظيم دورات تكوينية جهوية في مجال الهجرة واللجوء لفائدة المساعدين الاجتماعيين التابعين للتعاون الوطني، بشراكة مع المفوضية السامية للاجئين. / تنظيم دورات تكوينية جهوية للتبادل والتشبيك حول حماية وإدماج اللاجئين. * إعداد دراسة حول إمكانيات الجهات في تنزيل سياسات الهجرة، في إطار الجهوية الموسعة". من خلال برنامج "اندماج - جهة الشرق". * تعزيز الشراكة والتعاون مع مختلف المنظمات الدولية والجهوية والهيئات الأممية في مجال دعم ومواكبة تنزيل الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء وطنيا وترابيا.

الاجتماع	التوصية	حصيلة التنفيذ
الاجتماعين السادس والسابع- مغاربة العالم وشؤون الهجرة (24 يوليوز 2018 و 20 يونيو 2019)	تحسين الحكامة من خلال العمل على إدماج بعد الهجرة بشكل أفضل في استراتيجيات ومخططات التنمية الوطنية والجهوية.	إعداد دراسة تقييمية حول مدى إدماج بعد الهجرة في الاستراتيجيات القطاعية (في طور الإنجاز)

شکرا جزیلا